

حزب العدالة والتنمية

## البرنامج الانتخابي

اقتراع 12 يونيو 2009م

تحت شعار

**النزاهة والفعالية لخدمة المواطن وتحقيق التنمية**

الإيداع القانوني : 2009MO222

طبع: طوب بريس - الرباط

حزب المعتدلة والتنمية شارع عبد الواحد المراكشي، زنقة البفراشي، رقم 4، حي اللبمون، الرباط - المغرب

الهاتف: +212 (0) 537 20 88 62 - الفاكس: +212 (0) 537 20 88 54  
البريد الإلكتروني: info@pjd.ma - الموقع على الأنترنت: www.pjd.ma

## المحتويات

- 7 ..... تقديم
- 9 ..... تحديات تواجه الجماعات المحلية
- 10 1- تحدي تخليق التدبير المالي والإداري للجماعات المحلية.....
- 12 2- تحدي تأهيل الموارد البشرية وتعبئتها.....
- 13 3- تحدي تقوية الديمقراطية المحلية والتدبير الراشد للعلاقة مع مختلف الفاعلين.....
- 14 4- تحدي النهوض بالتنمية المحلية.....
- 15 ..... أهداف البرنامج الانتخابي
- 16 أولاً: تخليق نظام تدبير الموارد المالية للجماعات المحلية وتميئتها.....
- 17 1- النهوض بمالية الجماعات المحلية:.....
- 17 1- أ: تخليق وعقلنة التدبير المالي وفق قواعد النزاهة والشفافية.....
- 18 1-ب: تنمية الموارد المالية.....
- 19 1-ج: ترشيد استثمار الإمكانيات المالية للجماعات المحلية.....
- 20 3- العمل على تعزيز اللامركزية في المجال المالي والتقليص من ضغط الوصاية.....

ثانيا- إعادة الاعتبار للقدرات البشرية للجماعات المحلية 21 وتأهيلها.....

1- أ: التحفيز والإشراك..... 21

1- ب: التكوين والتأهيل..... 22

1- ج: إرساء ثقافة المسؤولية والمحاسبة..... 23

ثالثا: تعزيز الديمقراطية المحلية وتأهيل نظام الحكامة وتحسين الخدمات 24 الجماعية.....

1- إرساء منظومة متكاملة في التدبير المندمج وفق قواعد الحكامة 25 الرشيدة:.....

2- تقوية العمل بمخططات التنمية المحلية:..... 25

3- تدبير إيجابي للعلاقة مع سلطات الوصاية وفق القوانين المنظمة وعلى أساس 26 دعم اللامركزية:.....

4- التحكم في سياسة التدبير المفوض وتعزيز مراقبة المجالات الخاضعة 26 له:.....

4- أ: تحسين وتطوير اللجوء إلى التدبير المفوض..... 26

4- ب: تعزيز مراقبة المجالات الخاضعة للتفويض..... 27

5 - تدبير فعال وعادل للخدمات الجماعية..... 28

5- أ: تطوير أنظمة تدبير الخدمات الجماعية..... 28

- 5-ب: إرساء نظام فعال للاستجابة لشكاوى واحتياجات المواطنين..... 28
- رابعاً: تقوية التنمية المحلية عبر مضاعفة مساهمة الجماعات في التنمية الاقتصادية والمجالية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية..... 30
- 1- تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والمجالية:..... 31
- أ - التنمية الاقتصادية:..... 31
- ب- التنمية العمرانية والسكنية..... 32
- ب-1: اعتماد مقاربة جديدة ومندمجة ومتكاملة للتنمية العمرانية..... 32
- ب-2: تطوير التدبير العمراني المحلي وإرساء شراكة حقيقية بين مختلف المتدخلين..... 33
- ب-3: رفع مساهمة الجماعات المحلية في برامج السكن الاجتماعي..... 34
- ج- تنمية المدن:..... 35
- د- التنمية القروية:..... 37
- د-1: دعم جهود التنمية الفلاحية..... 37
- د-2: المساهمة في توفير شروط التنمية القروية المستدامة..... 37

- 38 هـ - التنمية البيئية:.....
- 38 هـ-1: تعبئة الجهود المحلية للتنمية البيئية.....
- 38 هـ-2: إعداد وتنفيذ مخططات ناجع لبيئة سليمة.....
- 39 و : التنمية الثقافية:.....
- 40 2- تحسين مؤشرات التنمية البشرية:.....
- 40 أ- تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في دعم برامج التنمية البشرية.....
- 40 أ-1: تقوية دور السكان في بلورة برامج التنمية البشرية.....
- 40 أ-2: العمل على تنويع مشاريع التنمية البشرية وتنمية قدرات الجمعيات.....
- 41 أ-3: تطوير أنظمة تتبع برامج التنمية البشرية على مستوى الجماعات.....
- 41 ب- مكافحة الأمية ودعم التعليم:.....
- 41 ب-1: مكافحة الأمية.....
- 42 ب-2: دعم التعليم.....
- 42 1-3: بالجماعات القروية.....
- 42 1-1-3: تشجيع التمدرس والحد من التسرب والهدر المدرسي.....
- 43 2-1-3: تشجيع الشباب على المبادرة ودعم سياسة التشغيل بالعالم.....



## الانتخابات الجماعية 2009

- القروي.....
- 44 2-3: بالجماعات الحضرية.....
- 44 1-2-3: دعم تعليم بعض الفئات في وضعية صعبة.....
- 44 2-2-3: المساهمة في تأهيل الفضاء المدرسي صحيا وبيئيا  
وأمنيا.....
- 45 3-2-3: دعم البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضة لصالح المؤسسات التعليمية  
داخل الجماعة.....
- 46 ج- مساهمة عادلة وفعالة للجماعات في الخدمات الصحية:.....
- 46 ج-1: حماية المواطن من المخاطر التي تهدد أمنه  
الصحي.....
- 46 ج-2: التنسيق مع الجهات المعنية للرفع من جودة الخدمات  
الصحية.....
- 47 د- تقوية دور المرأة في التنمية:.....
- 47 د-1: تفعيل دور المرأة في المجالس الجماعية.....
- 47 د-2: دعم دور المرأة في التنمية.....
- 48 د-3: تنمية المجالات الحيوية للمرأة.....
- 49 ذ - تعزيز الخدمات الرياضية وتنمية بنياتها التحتية.....
- 49 ذ-1: إعادة الاعتبار لرياضة الجمهور.....



ذ-2: تهيئة وتحسين جودة المنشآت الرياضية ذات الممارسة 49  
الواسعة.....



### تقديم

يقترح البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للاستحقاقات الجماعية لسنة 2009، مشروعا متكاملا ومندمجا للنهوض بالجماعات المحلية، وتقوية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال تطوير وتأهيل قدراتها التدبيرية والبشرية، ورفع مستوى استجابتها للتحديات المستجدة، وما يتطلب ذلك من تنمية مواردها المالية، والارتقاء بشفافية وفعالية تدبير هذه الموارد.

ونعتبر في حزب العدالة والتنمية أن التوجهات المعلنة في إرساء جماعات محلية قوية ورائدة للتنمية المحلية، لم تجد طريقها للتحقق بفعل قصور المراجعات القانونية عن بناء ديمقراطية محلية حقيقية وافتقار الجماعات المحلية في عمومها إلى القيادة الراشدة، القدرة على تنمية القدرات البشرية واستثمار الموارد المالية.

كما أن مستقبل التنمية الشاملة لبلادنا لا يمكنه أن يتحقق في غياب مؤسسات جماعية حديثة تواجهه بفعالية



التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية للتنمية المحلية، وهو ما يتطلب الانخراط في إصلاح عميق للجماعات المحلية يعيد الاعتبار للمواطن ويؤسس لثقافة جديدة في التدبير الجماعي تركز على النزاهة والكفاءة والفعالية. وإذ يقدم هذا البرنامج مجموع الإجراءات التطبيقية لتنزيل هذه التوجهات، والتي يجسدها شعار:

**«النزاهة والفعالية لخدمة المواطن وتحقيق التنمية»**

### تحديات تواجه الجماعات المحلية

إن أزمة التدبير الجماعي في نظر حزب العدالة والتنمية تكمن في أربع تحديات كبرى تعترض سبيل أي مشروع للنهوض بالجماعات المحلية، وتتمثل في:

1. تحدي تخليق التدبير المالي والإداري للجماعات المحلية.
2. تحدي تأهيل القدرات البشرية للجماعات المحلية وتعبئتها.
3. تحدي تقوية الديمقراطية المحلية والتدبير الراشد للعلاقة مع مختلف الفاعلين.
4. تحدي النهوض بالتنمية المحلية.

\*\*\*\*\*



## 1- تحدي تخليق التدبير المالي والإداري للجماعات المحلية

يمثل استفحال الفساد المالي والإداري في الجماعات المحلية وما يرتبط به من محسوبية ورشوة واستغلال للنفوذ من أجل المصالح الشخصية عقبة رئيسية ساهمت في إفشال مشاريع النهوض بالجماعات المحلية، مما أدى إلى تراجع ثقة المواطن في هذه الجماعات وحولها إلى مؤسسات مخترقة بالفساد.

وهو ما يبرز في مختلف محطات التدبير المالي للجماعات المحلية، وخاصة على مستوى تفويت الصفقات العمومية وشروط تتبعها، والمبالغة في نفقات التسيير، وضعف تحصيل الديون والغش في التدبير المالي وضعف احترام القوانين الجاري بها العمل، ناهيك عن تفشي الرشوة، ليصبح المغرب مرتها لجماعات محلية فاسدة حيث كشفت تقارير المجالس الجهوية للحسابات عمق الاختلالات التي شملت القطاع الأكبر من الجماعات المحلية بالمغرب.



## الانتخابات الجماعية 2009



ورغم أن ميزانية الجماعات المحلية ما تزال ضعيفة بالنظر للوظائف المرتبطة بها، فإن حجم الموارد المالية للجماعات يبرز الحاجة المستعجلة لإصلاح نظام تدبيرها، حيث تفوق هذه الموارد 20 مليار درهم سنويا بما يمثل حوالي 10 في المائة من موارد الميزانية العامة للدولة خارج الاقتراضات، كما أن ضعف الميزانية المخصصة للاستثمارات الجماعية والتي لا تتجاوز 6 مليار درهم تبرز الدور المحدود للجماعات في الاستثمار العمومي، فضلا عن العجز البين في تنفيذها.

وهو ما يقتضي وضع هدف تخليق نظام التدبير المالي والإداري للجماعات المحلية كأولوية تتطلب ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص والإخلاص في العمل مع محاربة الفساد والرشوة وذلك بإتباع مقاربة تشاركية تتوحد فيها جهود الدولة والجماعات المحلية وهيئات المجتمع المدني.

## 2- تحدي تأهيل القدرات البشرية وتعبئتها

تتسم بنية القدرات البشرية للجماعات المحلية، والتي تفوق 140 ألف موظف وبمعدل تزايد سنوي بحوالي 5000 موظف، بضعف التآطير المهني والوظيفي وقلّة الأطر المؤهلة للاضطلاع ببعض الوظائف الحيوية بالجماعات، مما نتج عنه انعدام التوازن بين مهام الجماعات وإمكاناتها البشرية، ومحدودية برامج التأهيل والتحفيز.

ويقدم واقع القدرات البشرية للجماعات المحلية نموذجا لفساد بالغ في مجال تدبير الإمكانيات البشرية بدءا من توظيفها وانتهاء بتأهيلها مروراً بتوزيعها على المصالح الجماعية وغياب ثقافة المشاركة والتحفيز والمحاسبة في تدبيرها، وهي عناصر اختلالات جعلت مشاريع الاستجابة للاحتياجات المحلية والنهوض بالتنمية معلقة على مستوى القدرات البشرية ومدى تأهيلها لمواكبة التحديات المستجدة.

وهو تحدٍ يستوجب اعتماد برنامج طموح ثلاثي الأبعاد، قائم على التحفيز والإشراف، والتكوين والتأهيل، وإرساء ثقافة المسؤولية والمحاسبة.



### 3- تحدي تقوية الديمقراطية المحلية والتدبير الراشد للعلاقة مع مختلف الفاعلين

تعاني الجماعات المحلية من عجز ظاهر في مجال تجسيد مقتضيات ديموقراطية القرب عموما والاضطلاع باختصاصاتها القانونية خصوصا، مما أدى لتضخم دور سلطات الوصاية، وتراجع المشاركة الشعبية في القرار الجماعي، وتهميش الأقليات المنتخبة، وافتقاد القرارات الجماعية للاستناد على مخططات واضحة، ثم قصور دور الرقابة المؤسسية والسياسية والشعبية في ترشيد الفعل الجماعي.

وعموم هذه الاختلالات أدى إلى عجز في قيام الجماعات المحلية بتوفير الخدمات الأساسية، وتراجع جودة هذه الخدمات، وقصور أنظمة تطويرها وتجديد بنياتها، بالإضافة إلى محدودية المراقبة الفعالة للمجالات الخاضعة للتدبير المفوض.

ويضاف لذلك التردد البالغ في مجال ترسيخ مقتضيات اللامركزية، أمام التداخل الملحوظ في مجالات اشتغال الجماعات مع سلطات الوصاية، مما كان له انعكاس على



فعالية عمل الجماعات المحلية، ومدى قدرتها على التدبير  
الراشد للموارد المالية والقدرات البشرية.



#### 4- تحدي النهوض بالتنمية المحلية

يتطلب النهوض بالتنمية المحلية مواجهة مجموعة من التحديات لتحقيق تنمية مستدامة تتجاوز الاقتصار على القيام بالخدمات الجماعية إلى التحول إلى فاعل مؤثر في سياسات تحسين ظروف العيش، وتعزيز شروط استقطاب الاستثمارات ذات الأثر على مكافحة الفقر وتحسين فرص الشغل، وخاصة في العالم القروي، وتحقيق تنمية مندمجة للمجال الحضري.

كما يمثل ترشيد استغلال الموارد الطبيعية تحديا متناميا لتحقيق التنمية المحلية، في ظل تزايد الطلب على الطاقة، والضغط المتنامي على الموارد المائية، وتدهور البيئة، والتأخر الكبير في خدمة التطهير السائل، وتراجع الأراضي الفلاحية بسبب التمدد العمراني ومخاطر التصحر.

وهي تحديات تستلزم امتلاك الجماعات المحلية لرؤية تنموية متكاملة، تنطلق من الانخراط في مواجهة معضلات التنمية البشرية، وتنتهي بالعمل على رفع تحديات التنمية الاقتصادية والعمرانية والثقافية والبيئية والقروية.



### أهداف البرنامج الانتخابي

بناء على التشخيص الذي قام به حزب العدالة والتنمية والذي ارتكز على تقييم أداء المجالس الجماعية، وعلى التحولات التي عرفتھا الجماعات المحلية على المستويات القانونية والتدبيرية؛

واعتبارا لمركزية دور القيادة التنفيذية للمجالس في النهوض بالتنمية المحلية من خلال رؤية مستقبلية واضحة تتبني على التدبير الفعال والشفاف للإمكانات؛ فإن حزب العدالة والتنمية وضع لبرنامجھ لمرحلة السنوات الست المقبلة الأهداف التالية:

**أولاً:** تخليق نظام تدبير الموارد المالية للجماعات المحلية وتنميتها.

**ثانياً:** إعادة الاعتبار للقدرات البشرية للجماعات المحلية وتأهيلها.

**ثالثاً:** تعزيز الديمقراطية المحلية وتأهيل نظام الحکامة وتحسين الخدمات الجماعية.

رابعاً: تقوية التنمية المحلية عبر مضاعفة مساهمة الجماعات في التنمية الاقتصادية والمجالية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

### أولاً: تخليق نظام تدبير الموارد المالية للجماعات المحلية وتنميتها

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن التدبير النزيه والفعال لمالية الجماعات المحلية، والقائم على الشفافية والنزاهة، وتنمية الموارد المالية، وإشراك السكان في التدبير من خلال ديمقراطية القرب، من أهم ركائز التدبير الفعال للمجالس الجماعية، وهو ما جعله يقترح ما يلي:

#### 1- النهوض بمالية الجماعات المحلية:

أ- تخليق وعقانة التدبير المالي وفق قواعد الشفافية والنزاهة.

ب- تنمية الموارد المالية.

ج- ترشيد استثمار الإمكانات المالية للجماعات المحلية.



## 2- العمل على تعزيز اللامركزية في المجال المالي والتقليص من ضغط الوصاية:

## 1- النهوض بمالية الجماعات المحلية:

### 1- أ: تخليق وعقنة التدبير المالي وفق قواعد النزاهة والشفافية.

وذلك من خلال الإجراءات والتدابير التالية:

1. إلزام منتخبي الحزب بتوقيع ميثاق المنتخب وتفعيله.
2. تطبيق مقتضيات التصريح بالامتلاكات على المنتخبين الذين يتولون مناصب المسؤولية الجماعية.
3. اعتماد التقنيات الحديثة لتعزيز الشفافية في مجال التدبير المالي للجماعات المحلية.
4. الصرامة في تطبيق قوانين الصفقات العمومية، واحترام قواعد المنافسة واللجوء الاستثنائي للتعامل بسندات الطلب.
5. توسيع استشارة المواطنين وهيئات المجتمع المدني حول المشاريع الهيكلية قبل إعداد الميزانيات.
6. توضيح المساطر الجبائية والتعريف بها لدى الملمزمين.
7. تيسير الولوج للمعلومة المالية لعموم المواطنين وللصحافة، عبر نشر الميزانيات والتقارير المالية والحسابات الإدارية على أوسع نطاق وبأحدث الوسائل.
8. تقوية المراقبة الداخلية للتدبير المالي.

9. اعتماد خط أخضر للتبليغ والقيام بالإجراءات الكفيلة بمحاربة الرشوة والفساد المالي والإداري.
10. إقرار تكافؤ الفرص والشفافية في الولوج لمناصب الوظيفة الجماعية.

### 1-ب: تنمية الموارد المالية.

- 1- رفع الموارد المالية للجماعة وتعبئة آليات تحصيل الديون وتحيين الجداول الضريبية.
- 2- العمل على تقليص نسبة نفقات التسيير إلى معدل 5 % سنويا
- 3- العمل على تقليص الباقي استخلاصه بنسبة 50% كمتوسط في جل الجماعات المحلية مع تنقيته لضمان جودة إصداراته بشراكة مع سلطات الوصاية.
- 4- العمل على توسيع الوعاء الضريبي من خلال تعميم الإحصاء واحترام آجاله الدورية.
- 5- إقرار إجراءات عملية للبت السريع والمنصف في الشكاوى الجبائية.



## الانتخابات الجماعية 2009

- 6- مراجعة أنظمة تفويت وكراء الأملاك الجماعية، والعمل على الحفاظ على هذه الممتلكات وتثمينها وتنمية مداخيلها.
- 7- إحداث شركات الاقتصاد المختلط وشركات التنمية المحلية لتدبير المرافق الحيوية المنتجة.

## 1-ج: ترشيد استثمار الإمكانات المالية للجماعات المحلية.

- 1- ربط الميزانية الجماعية بمخطط للتنمية يتجاوز المنطق المحاسباتي.
- 2- مضاعفة حجم الاستثمارات المنجزة بالجماعات المحلية.
- 3- تخصيص ما بين 2 - 5% من ميزانية التسيير لتأهيل الموارد البشرية.
- 4- نهج أسلوب ترشيد نفقات استهلاك المحروقات والهاتف باستعمال التقنيات الحديثة، والحد من الارتفاع غير المبرر لميزانيات التسيير على حساب التجهيز.
- 5- تحسين المؤشرات المالية الأساسية، خاصة من خلال:
  - الرفع من حجم المداخيل الذاتية، وتقوية الاستقلال المالي للجماعات.
  - الرفع من الادخار الخام وتقوية المجهود الاستثماري الضروري للارتقاء بمستوى التجهيزات الأساسية وتأهيل المجالات العمرانية.
  - عقلنة اللجوء إلى الاقتراض، والحد من نسب المديونية التي تكبل جل الجماعات وتحد من قدراتها الاستثمارية.



### 2- العمل على تعزيز اللامركزية في المجال المالي والتقليص من ضغط الوصاية

1- اعتماد برامج لتأهيل أطر الجماعات المحلية في المجال المالي.

2- إحداث آليات داخلية لمراقبة الالتزام بالنفقات الجماعية، واستحداث مصلحة جماعية خاصة بالافتحاص الداخلي.

3- إرساء ثقافة التعاقد والشراكة على أساس مشاريع مشتركة بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية، وخاصة في مجال الترخيصات المالية.

4- تقوية التعاون مع مصالح الرقابة المالية البعدية على أعمال المجالس المحلية.

5- نشر التقارير المالية الخاصة بالمشاريع المشتركة مع هيئات أخرى.

6- اعتماد آلية للتعاون مع المحاكم المالية في تقوية أنظمة تدبير المالية الجماعية.



## ثانيا- إعادة الاعتبار للقدرات البشرية للجماعات المحلية وتأهيلها

يعتبر حزب العدالة والتنمية القدرات البشرية للجماعات المحلية أحد أهم المرتكزات المغيبة طيلة المراحل السابقة، ويرى أن تأهيل وتكوين القدرات البشرية وبناء العلاقة بينها وبين مسيري الجماعات المحلية على أسس التحفيز والإشراك، والمسؤولية والمحاسبة، هي الكفيلة بفتح آفاق واسعة أمام النزاهة في التدبير، والحكمة في التسيير والجودة في الخدمات.

### 1- أ: التحفيز والإشراك.

- 1- إرساء التسوية القانونية للوضعية الإدارية والمالية للموظفين الجماعيين.
- 2- إقرار معايير شفافة وموضوعية في إسناد المسؤوليات وتتبعها ومراقبتها.
- 3- وضع نظام للمكافآت لتحفيز الكفاءات العاملة في الجماعات المحلية.
- 4- توسيع مجالات التشاور والإشراك للموظفين الجماعيين بحسب مجالات الاختصاص في التدبير الجماعي.



## الانتخابات الجماعية 2009

- 5- فتح الآفاق أمام التنافس الشريف بين الموظفين في تحسين العمل الجماعي.
- 6- التواصل مع الفرقاء الاجتماعيين الممثلين للعاملين في الجماعات المحلية وإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموظفين والمستخدمين.
- 7- رفع مستوى الخدمات الاجتماعية للموظفين الجماعيين.
- 8- فتح باب إمكانية التعاقد مع الأطر الكفأة وخصوصا في تتبع المشاريع الكبرى للتنمية المحلية.

### 1- ب: التكوين والتأهيل.

- 1- اعتماد مخطط خماسي للتأهيل وللتكوين المستمر يرتكز على أولويات الجماعات وحاجيات المعنيين بالشراكة مع المؤسسات الجامعية والادارات المختصة.
- 2- اعتماد برنامج تأهيلي لصالح ذوي المستويات الدنيا دراسيا من العاملين في الجماعات المحلية.
- 3- تقوية المؤهلات والخبرات التقنية والاحترافية وذلك من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر لفائدة المنتخبين وأطر الجماعات.



## الانتخابات الجماعية 2009



- 4- وضع مخطط تكويني وطني للمستشارين الجماعيين ذوي المسؤوليات في التدبير الجماعي.
- 5- إرساء نظام شفاف وعادل للتوظيف في الجماعات المحلية.
- 6- اعتماد نهج التدبير التوقعي للإمكانات البشرية والكفاءات، بما يراعي احتياجات وتوجهات المخططات التنموية للجماعات.

### 1-ج: إرساء ثقافة المسؤولية والمحاسبة.

- 1- إقرار دلائل مرجعية في توصيف المهام لمختلف المسؤوليات وأنظمة التفويض المرتبطة بها.
- 2- وضع معايير واضحة للمحاسبة والتقويم.
- 3- اعتماد قواعد الشفافية والإنصاف في تطبيق مقتضيات المحاسبة.

### ثالثا: تعزيز الديمقراطية المحلية وتأهيل نظام الحكامة وتحسين الخدمات الجماعية

يرى حزب العدالة والتنمية أن المرحلة المقبلة في تسيير الجماعات المحلية يجب أن تنتقل من التدبير الانفرادي الذي يخضع للشخصنة أو الحزبية الضيقة، إلى تسيير عقلاني يروم إشراك جميع الفاعلين في المجال الترابي للجماعة، من أحزاب سياسية في الأغلبية أو في الأقلية ومجتمع مدني ومواطنين، في إطار سياسة أشمل تركز على ديمقراطية القرب، ويقترح كإجراءات لذلك:

1. إرساء منظومة متكاملة في التدبير المندمج وفق قواعد الحكامة الرشيدة.
2. تقوية العمل بمخططات التنمية المحلية.
3. تدبير فعال للعلاقة مع سلطات الوصاية وفق القوانين المنظمة وعلى أساس دعم اللامركزية.
4. ترشيد التدبير المفوض وتعزيز مراقبة المجالات الخاضعة له.
5. تدبير فعال وعادل للخدمات الجماعية.

## 1- إرساء منظومة متكاملة في التدبير المندمج وفق قواعد الحكامة الرشيدة:

- 1- تفعيل سياسة القرب بآليات واضحة تركز على اعتماد سياسة اللقاءات الدورية المفتوحة مع السكان والجمعيات لتعميق التشاور حول المشاريع الكبرى.
- 2- اعتماد هيكلية تنظيمية تتسجم والقدرات البشرية للجماعات تركز على وضوح المهام والمسؤوليات.
- 3- اعتماد نظام المداومة في المصالح الحيوية بالجماعات المحلية.
- 4- إرساء علاقات إيجابية تعاونية بين عموم المنتخبين وتجاوز منطق الأغلبية والأقلية بما يتيح اندماج كافة المنتخبين في العمل الجماعي.
- 5- اعتماد آليات شفافة في المحاسبة والتقويم أثناء التسيير الجماعي.

## 2- تقوية العمل بمخططات التنمية المحلية:

- 1- تطوير آليات التخطيط التشاركي في الجماعات وفق قواعد التدبير بالنتائج.

- 2- إرساء نظام للتقويم الدوري في تنفيذ المخططات.
- 3- اعتماد مرجعية المخطط في التعاقد مع الشركاء العموميين والجمعيات المدنية.
- 4- تقوية المنظومة الإعلامية والتواصلية للجماعات المحلية بما يمكن السكان والجمعيات وعموم الفاعلين من تتبع تنفيذ المخطط.

### 3- التدبير الإيجابي للعلاقة مع سلطات الوصاية وفق القوانين المنظمة وعلى أساس دعم اللامركزية:

- 1- إرساء ثقافة اللامركزية والتدبير الراشد للعلاقة مع سلطات الوصاية.
- 2- اعتماد التعاقد على البرامج مع المؤسسات المركزية.

### 4- التحكم في سياسة التدبير المفوض وتعزيز مراقبة المجالات الخاضعة له:

- 4- أ: تحسين وتطوير اللجوء إلى التدبير المفوض.



## الانتخابات الجماعية 2009



- 1- حصر المجالات المعنية بالتدبير المفوض ضمن وثيقة المخطط الجماعي وعلى أساس من دراسات مستقبلية لتطور الحاجات والإمكانات والجدوى.
  - 2- التقييد بمساطر طلب العروض بما يحقق أهداف الشفافية وتكافؤ الفرص والجودة في المجالات المخصصة للتدبير المفوض.
  - 3- تعزيز القدرات التفاوضية للجماعات المحلية والاعتماد على دراسات مستقلة وقبلية.
  - 4- إنجاز اتفاقيات تهتم صفقات التدبير المفوض تخدم مصلحة المواطن وتوضح الالتزامات المتبادلة، وشروط المراقبة والتتبع وإمكانات المراجعة.
- 4-ب: تعزيز مراقبة المجالات الخاضعة للتدبير المفوض.**
1. مراقبة تنفيذ اتفاقيات التدبير المفوض بآليات تعتمد على المردودية والفعالية عوض الاقتصار على التنفيذ المادي للصفقات.
  2. مراقبة جودة الخدمات وفق مؤشرات محددة في الاتفاقيات المبرمة.



## الانتخابات الجماعية 2009

3. الرفع من قدرات المصالح التقنية المختصة للجماعات بما يعزز قدرتها على المراقبة الفعالة لتنفيذ عقود التدبير المفوض.
4. فتح سجلات ووضع بنيات لاستقبال شكاوى المواطنين في الخدمات المفوضة.
5. توفير شروط المنافسة النزيهة بما لا يؤدي إلى إقصاء المؤسسات الوطنية من المساهمة في تدبير الخدمات الجماعية المفوضة.

## 5- تدبير فعال وعادل للخدمات الجماعية.

### 5- أ: تطوير أنظمة تدبير الخدمات الجماعية.

1. اعتماد دلائل الخدمات الجماعية التي تحدد الشروط والأجال الزمنية لإنجاز الخدمات المعنية، مع إعلام المواطنين بمضامينها.
2. إعادة هيكلة مصالح الجماعة وعقانة توزيع الموظفين على المصالح من أجل تقديم خدمات سريعة وفعالة وشفافة، والرفع من المردودية.
3. تأهيل بنيات الاستقبال والتواصل وتفعيل دور الإرشاد والتوجيه داخل المصالح الجماعية.
4. تبسيط مساطر أداء الخدمات الادارية وفق مؤشرات زمنية ومادية تراعي إمكانات المواطنين.
5. ابتكار أنواع من الخدمات المناسبة للمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.
6. اعتماد نظام مجموعات التجمعات الحضرية لتدبير المرافق العمومية المشتركة بين الجماعات.

### 5- ب: إرساء نظام فعال للاستجابة لشكاوى واحتياجات

المواطنين.



## الانتخابات الجماعية 2009

1. تخصيص مكتب خاص بتلقي شكاوي المواطنين.
2. السرعة في إحالة الشكايات على المصالح المعنية للبت فيها.
3. تسوية الشكايات وفق آلية دورية.
4. إنشاء بريد إلكتروني لتلقي الشكايات.
5. وضع نظام دوري لافتحاص درجة الاستجابة للشكاوى والحاجيات.



## رابعاً: تقوية التنمية المحلية عبر مضاعفة مساهمة الجماعات في التنمية الاقتصادية والمجالية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية

ينطلق حزب العدالة والتنمية من كون النهوض بدور الجماعات المحلية في التنمية يركز على كسب رهانات تخليق التدبير المالي وإعادة الاعتبار للقدرات البشرية وتأهيل نظام الحكامة وذلك من أجل:

### 1- تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والمجالية:

- أ - التنمية الاقتصادية.
- ب - التنمية العمرانية والسكنية.
- ج - تنمية المدن
- د- التنمية القروية.
- و - التنمية البيئية.
- هـ - التنمية الثقافية والتربوية.

### 2- تحسين مؤشرات التنمية البشرية:

- أ - تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في دعم برامج التنمية البشرية.
- ب - مكافحة الأمية ودعم التمدرس.

ج- مساهمة عادلة وفعالة للجماعات في الخدمات الصحية.

د- تقوية دور المرأة في التنمية.

ذ - تعزيز الخدمات الرياضية وتنمية بنياتها التحتية.

1- تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والمجالية:

أ- التنمية الاقتصادية:

- 1- اعتماد تدبير فعال للأماكن الجماعية المحلية عبر إحصائها وتنميتها وتنميتها.
- 2- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والعمل على تمكينها من حصة معينة من الصفقات العمومية الجماعية في حدود لا تقل عن 20%.
- 3- إشراك الجماعات المحلية كطرف فاعل في الاتفاقيات الموقعة بين الدولة والمستثمرين على المستوى المركزي.
- 4- تقوية العلاقات بين الجماعات المحلية بما يخدم سياسة تأسيس أقطاب حضرية كبرى.



## الانتخابات الجماعية 2009



- 5- إحداث حسابات خصوصية لدعم وإنعاش التشغيل وإحداث مناطق للأنشطة الاقتصادية.
- 6- تقوية القدرة التفاوضية للجماعات المحلية مع صندوق التجهيز الجماعي لتمكين الجماعات من تمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار المخطط وبشروط ميسرة.
- 7- رفع مساهمة الجماعات المحلية في حل إشكاليات الحصول على الأراضي وتعبئة الوعاء العقاري لمصلحة الاستثمارات المنتجة.
- 8- إحداث بنيات جماعية للإحصائيات والمعطيات الجماعية ذات العلاقة بدعم الاستثمارات.
- 9- إحداث لجنة لمتابعة تنفيذ الاستثمارات المقررة مركزيا.
- 10- تشجيع التعاونيات الحرفية والإنتاجية.

### ب- التنمية العمرانية والسكنية.

- ب-1: اعتماد مقاربة جديدة ومندمجة ومتكاملة للتنمية العمرانية.

1- تحديد مدارات للتأهيل الحضري على مستوى المدن تنجز لها مشاريع مندمجة ومتكاملة تركز على معالجة أوضاع السكن وعلى:

• برمجة مناطق للأنشطة تستجيب للاحتياجات والخصوصيات الفعلية للسكان المعنية و في الحد الأدنى على تيسير التواصل بين أحواض التشغيل و أحواض السكن

• برمجة إنجاز التجهيزات والمرافق الأساسية

• وضع مخطط متعدد السنوات للتسوية للوضعية التقنية والقانونية للتجزئات العقارية التي تعاني من مشاكل.

2- العمل على وضع أو تفعيل برامج معالجة أوضاع السكن غير اللائق بمختلف أصنافه.

3- اعتماد برامج بالشراكة مع الجهات المعنية لتأهيل الأنسجة التاريخية وتجديد النسيج العمراني المتداعي.

4- معالجة إشكالية بيع السكن للأجانب في المدن العتيقة بما يخدم مصلحة المواطنين وتشجيع السياحة النظيفة.

ب-2: تطوير التدبير العمراني المحلي وإرساء شراكة حقيقية بين مختلف المتدخلين.

- 1- الحرص على إعداد وثائق التعمير وعلى تفعيل مضامينها وتوجهاتها واحترام مقتضياتها.
- 2- توسيع التشاور وإشراك فعاليات المجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات المعنية في تدبير المجال.
- 3- اعتماد إشراك الملاكين العقاريين إلى جانب الشراكة مع الدولة والمؤسسات المعنية للقضاء على السكن غير اللائق.
- 4- تشجيع إنجاز المشاريع في إطار تعاقدية مع مختلف الفاعلين الأساسيين (السلطات العمومية، المهنيين العقاريين، القطاعات المكلفة بإنجاز التجهيزات والمرافق الأساسية، والسكان).
- 5- التركيز في برمجة التدخلات على إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف أعلى مستويات الهشاشة والتهديدات لسلامة المواطنين.
- 6- تيسير الإجراءات الإدارية للحصول على الوثائق الضرورية للتعمير والسكن، واعتماد الشباك الوحيد، ومحاربة الزبونية في التعمير.



- 7- ترشيد تدبير الوعاء العقاري وعقائته وتقنين التفويطات وفق حاجات الجماعة وخصوصياتها.
- 8- تخليق طرق وأساليب التدبير الجماعي للوعاء العقاري وتطبيق المساطر الزجرية ضد التلاعبات والمخالفات.
- ب-3: رفع مساهمة الجماعات المحلية في برامج السكن الاجتماعي.
- 1- تعزيز وتقوية دور الجماعات المحلية في تدبير المشاريع خاصة ما تعلق بتدبير عمليات إعادة الإسكان.
- 2- تعزيز عملية المواكبة الاجتماعية مع التركيز على شروط اندماج الساكنة في محيطها الجديد وتوفير ظروف العيش الكريم.
- 3- وضع برامج استعجالية لاستكمال تجهيز مشاريع البرامج السكنية بالمرافق الاجتماعية والخدماتية الأساسية.
- 4- العمل على تخصيص بقع أرضية للمساجد وفق تصميم متوافق بشأنه مع السلطات المختصة.
- 5- دعم ترميم المساجد وصيانتها.
- 6- العمل على تخصيص أراضي للمقابر وترميمها.

## ج- تنمية المدن:

يفرض التطور المتنامي للسكان الحضريّة برنامجا متكاملا لجعل المدينة قائدة التنمية الجهوية ، خصوصا بعد أن انتقل سكان المدن من 3.4 مليون نسمة سنة 1960 إلى 16.5 مليون نسمة سنة 2004 وارتفاع نسبة التمدن من 29% إلى 55% بالنسبة لمجموع سكان المغرب، وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط سيصل عدد سكان المدن إلى 25 مليون سنة 2020. وبالنظر إلى تسارع وتيرة التمدن داخل المجال الحضري، في الوقت الذي تفتقر فيه مدننا إلى الوسائل والإمكانيات الكفيلة برفع التحديات وتأمين تنمية اقتصادية مستدامة، ولتمكين المدن من لعب دورها في التنمية يقترح حزب العدالة والتنمية الاجراءات التالية:

### 1- تعزيز نظام وحدة المدينة:

- أ- تعميق التشاور بين المنتخبين في المقاطعات المكونة للمدينة وتحقيق التكامل بين مؤسساتها.
- ب- ضمان التوزيع العادل للموارد المالية والتجهيزات بما يخدم المقاطعات الضعيفة.



## الانتخابات الجماعية 2009



- ج- اعتماد مخططات للتنقل الحضري كأرضية لتدبير مرفق النقل وحل العضلات المرتبطة بالسير والجولان.
- 2- تعزيز القدرة الاستقطابية للاستثمارات من طرف المدن وفق رؤية قائمة على إبراز عناصر التميز الخاصة بكل مدينة.
- 3- إدماج تأهيل المحيط القروي ضمن استراتيجيات التأهيل الحضري.
- 4- العمل على رفع مساهمة المدن في التنمية الجهوية.
- 5- التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في إعداد استراتيجيات تأهيل المدن، والاستجابة للحاجيات التنموية والقطاعية.

## د- التنمية القروية:

### د-1: دعم جهود التنمية الفلاحية.

1- تشجيع وتنمية الإنتاج الفلاحي عبر آلية دعم التعاونيات وتوفير برامج التكوين التقني والمهني الخاص بتقنيات الاستغلال الفلاحي.

2- صياغة مخطط ثلاثي لتعزيز التجهيزات والخدمات وتحسين مستوى عيش السكان.

3- وضع برامج للتحسيس بضرورة الحد من تدهور الموارد الطبيعية ومساعدة الجهات المختصة على تطبيق القوانين الخاصة بذلك.

4- إشاعة ثقافة ترشيد استغلال الموارد المائية باعتماد مبادرات جماعية.

5- تنمية ثقافة الحفاظ على المجال البيئي في المجال القروي.

### د-2: المساهمة في توفير شروط التنمية القروية المستدامة.

1- تقليص نسبة الأمية في الفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة من 48% في المجال القروي إلى 20% عبر دعم جمعيات المجتمع المدني في برامج محاربة الأمية بالقرى.

2- دعم شركات تأهيل التعليم الأولي في الوسط القروي.



- 3- المساهمة في برامج التكوين المهني للسكان القروية.
- 4- تقوية العمل التشاركي بين الجماعات القروية والحضرية.
- 5- دعم المبادرات التنموية المحلية لهيئات المجتمع المدني.

### هـ - التنمية البيئية:

#### هـ-1: تعبئة الجهود المحلية للتنمية البيئية.

- 1- إنجاز تشخيص مدقق للحالة البيئية للجماعات المحلية.
- 2- اعتماد مخطط لتأهيل الفضاء البيئي.
- 3- تأهيل الأطر الجماعية الخاصة بالتنمية البيئية في مجال التشخيص والتخطيط البيئي.

#### هـ-2: إعداد وتنفيذ مخططات ناجعة لبيئة سليمة.

- 1- اعتماد مخططات محلية للتطهير السائل وتدبير النفايات الصلبة.
- 2- إطلاق برامج للتحسيس والتوعية داخل المؤسسات التعليمية.
- 3- وضع مخطط لتدبير السير الطرقي يراعي برامج مكافحة التلوث.



- 4- تقوية قدرات التقنيين وأطر الجماعات المسؤولة عن تدبير قطاعات لها علاقة بالبيئة الحضرية.
- 5- تقوية التعاون مع المجتمع المدني عبر إنجاز مشاريع بيئية بشراكة مع الجمعيات المحلية.
- 6- إعداد برنامج لتثمين الثروات الطبيعية للجماعات.
- 7- تطوير آليات تمويل برامج تنمية وصيانة البيئة بمشاركة فعالة للمقاولات.
- 8- دعم سياسة التشجير والمحافظة على الغابات، ومحاربة التصحر.

### و: التنمية الثقافية:

- 1- تشجيع التوجهات الثقافية والفنية الهادفة إلى جعل الثقافة والفن في خدمة التربية على القيم وقضايا التنمية.
- 2- إنجاز المنشآت الثقافية الأساسية.
- 3- تعزيز التنسيق بين الجماعات المحلية في ميدان جرد التراث وصيانه وتدبيره.
- 4- دعم الجمعيات الثقافية في إطار اتفاقيات الشراكة وفق قواعد الشفافية.



## الانتخابات الجماعية 2009

- 5- دعم مشاريع تشجيع القراءة.
- 6- تزويد المكتبات العامة بالكتب بشكل دوري.
- 7- المساهمة في طبع الكتب وإصدار المجلات.
- 8- إحداث فضاءات وتجهيزات للعمل الطفولي.
- 9- تنظيم أسابيع ثقافية سنوية للتربية على القيم الإسلامية والحضارية المغربية.

### 2- تحسين مؤشرات التنمية البشرية:

أ- تعزيز مساهمة الجماعات المحلية في دعم برامج التنمية البشرية.

أ-1: تقوية دور السكان في بلورة برامج التنمية البشرية.

1- وضع منظومة لتأهيل موارد بشرية قادرة على مواكبة الدينامية المرتبطة بتفاعلات المشاريع المحلية للتنمية البشرية.

2- الانطلاق من دراسات ميدانية في وضع مؤشرات وأهداف وبرامج مكافحة الفقر والتهميش والإقصاء.

3- وضع آلية للتشاور ومتابعة التنفيذ مع السكان في برامج التنمية البشرية.

أ-2: العمل على تنويع مشاريع التنمية البشرية وتنمية قدرات الجمعيات.

1- تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية البشرية.

2- تقوية التنظيم المؤسسي المواكب لبرامج التنمية البشرية.



3- الإعلان عن البرامج المطلوبة لخدمة أهداف التنمية البشرية وتأهيل الجمعيات للانخراط في تجسيدها.



### أ-3: تطوير أنظمة تتبع برامج التنمية البشرية على مستوى الجماعات.

1. إحداث بنية جماعية لتتبع برامج المبادرة والتدخل لضمان تحقيق أهداف وألويات البرامج المعتمدة.
2. إرساء بنية معلوماتية تتيح معرفة المعطيات الخاصة بالبرامج والجهات المستفيدة والتمويلات المخصصة.

### ب- مكافحة الأمية ودعم التعليم:

#### ب-1: مكافحة الأمية.

- 1- المساهمة في محاربة الأمية وتقليص نسبها وذلك من خلال:
- 2- المساهمة في إعداد البنيات التحتية لاستقبال المستفيدين في برنامج محاربة الأمية بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية وهيئات المجتمع المدني.
- 3- المساهمة في تقليص نسبة الأمية في الفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة من 48% في المجال القروي إلى 20%.



## الانتخابات الجماعية 2009

- 4- المساهمة في تقليص نسبة الأمية في الفئة العمرية ما بين 25 و 34 سنة من 60% حاليا إلى 30%.
  - 5- المساهمة في دعم جمعيات المجتمع المدني في برامج محاربة الأمية.
  - 6- الشراكة بين الجماعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم مبادرات محو الأمية وتعليم الكبار.
- ب-2: دعم التعليم.**
- 6- تشجيع التعليم الأولي بما يمكن من تحقيق الهدف الوطني القاضي بتمدرس مليون طفل في أفق 2012 ودعم جهود إحداث فصول للتعليم الأولي بالمدرسة العمومية.
  - 7- اعتماد شراكات مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لترميم وإصلاح البنيات الدراسية المهترئة وتشجيع بناء دور الطالبات في العالم القروي.
  - 8- المساهمة في رفع عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالإعداديات القروية.

### 1-3: بالجماعات القروية.



### 3-1-1: تشجيع التمدرس والحد من التسرب والهدر المدرسي.

- 1- دعم تشييد البنيات المدرسية لتدارك الخصاص بالعالم القروي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي في إطار الشراكة مع الوزارة الوصية على التعليم وفي إطار برنامج المخطط الاستعجالي.
- 2- تقريب المؤسسة التعليمية من الأسر وخاصة على مستوى التعليم الإعدادي.
- 3- المساهمة في توفير السكن المدرسي للمعلمين كوسيلة لتسهيل استقرارهم بقرب المدارس.
- 4- تشجيع ودعم المقاولات الصغرى العاملة في النقل المدرسي.
- 5- دعم الأسر الفقيرة خلال الدخول المدرسي.
- 6- تشجيع ودعم برامج تمدرس الفتاة بالعالم القروي.
- 7- دعم التعليم الأصيل في صيغته الجديدة والمساهمة في دعم مؤسسات التعليم العتيق بالعالم القروي من أجل استيعاب حفظة القرآن الكريم وإدماجهم في نسق التعليم النظامي.



- 8- دعم برامج الصحة المدرسية للمتعلمين.
- 9- السهر بتنسيق مع السلطة المحلية على توفير الأمن والاحترام للمؤسسة التعليمية وللطاقم الإداري والتربوي العامل بها.

### **3-1-2: تشجيع الشباب على المبادرة ودعم سياسة التشغيل بالعالم القروي.**

- 1- دعم سياسة تشغيل المجازين القاطنين بالجماعة القروية المعنية ببرامج محو الأمية والتعليم الغير النظامي، تشجيعا على الاستقرار من جهة وعلى إنجاح هذه البرامج من جهة أخرى.
- 2- تشجيع انفتاح المؤسسات المحلية والإقليمية والجهوية في القطاعات الثقافية والسياحية والمقاولات على المؤهلات التي يزخر بها العالم القروي من أجل خلق فرص الشغل السياحي والاقتصادي والثقافي والبيئي.
- 3- دعم وتشجيع تأسيس مؤسسات وورشات للتكوين المهني المناسب لحاجة العالم القروي.

### **3-2: بالجماعات الحضرية.**



### 3-2-1: دعم تعليم بعض الفئات في وضعية صعبة.

1- متابعة تـمدرس الأطفال المتخلى عنهم ودعم تـمدرس نزلاء المركبات السجنية المتواجدة ضمن نفوذ الجماعة

2- دعم بناء وتجهيز دور الطالبات لاستقبال الفتيات الوافدات لاستكمال دراستهن بالمؤسسات التعليمية داخل الجماعة

3-2-2: المساهمة في تأهيل الفضاء المدرسي صحيا وبيئيا وأمنيا.

1- العمل بشراكة مع الجهات المختصة الحكومية والمدنية لتوفير الأمان التعليمي داخل المؤسسات والتحسيس بحرمة المؤسسات التعليمية ودعم برامج الحد من الظواهر المنحرفة (التدخين - المخدرات - الدعارة والاعتصاب والتحرش الجنسي) من أجل توفير الجو الملائم للتدريس والأنشطة التربوية الموازية.

2- تكثيف دورات المعالجة الوقائية للمؤسسات التعليمية من طرف المكتب الصحي البلدي.

3-2-3: دعم البرامج الاجتماعية والثقافية والرياضة لصالح المؤسسات التعليمية داخل الجماعة.



## الانتخابات الجماعية 2009



- 1- الاهتمام بالملاعب الرياضية المتواجدة داخل المؤسسات التعليمية وفتح المجال للتلاميذ والطلبة وتشجيعهم للاستفادة من خدمات المركبات الرياضية التابعة للجماعة.
- 2- دعم الأندية والجمعيات والمواهب الرياضية والثقافية التلمذية والطلابية واحتضان الكفاءات المتميزة.
- 3- تخصيص منح اجتماعية للتلاميذ والطلبة المعوزين المتفوقين وتشجيع احتضانهم من لدن الشركات ورجال الأعمال كأحدى آليات الدعم الاجتماعي.
- 4- تأسيس مكاتب جماعية وتزويدها بكتب المقررات الدراسية والتكميلية في متناول التلاميذ والطلبة.



## ج- مساهمة عادلة وفعالة للجماعات في الخدمات الصحية:

ج-1: حماية المواطن من المخاطر التي تهدد أمنه

الصحي.

1- تطوير قيام الجماعات بخدمات الدعم الصحي والوقاية من الأمراض.

2- دعم برامج نظافة البيئة وإقرار احترام المعايير الصحية في المجال الاقتصادي.

3- دعم القدرات البشرية العاملة في المجال الصحي.

ج-2: التنسيق مع الجهات المعنية للرفع من جودة الخدمات الصحية.

1- تقوية التنسيق مع المديريات المركزية والجهوية التابعة

لوزارة الصحة مع إمكانية تفويض بعض البرامج

الصحية التابعة لوزارة الصحة لصالح الجماعات، وذلك

فوق آلية التدبير التشاركي في المجالات المتعلقة ب:

• برامج الصحة في الشغل والصحة المدرسية.

• برامج التوعية الصحية والوقاية العامة.

• برامج مواجهة الأمراض المتنقلة.



## الانتخابات الجماعية 2009



- برنامج صحة الأمومة والطفولة.
  - إرساء التنسيق مع مديرية التخطيط والموارد التمويلية عند إحداث البنية الصحية داخل الجماعة.
- 2- تفعيل ومراقبة دور الجماعات المحلية بكفالة الأشخاص ذوي الاحتياج الذين يدخلون في إطار النظام المساعدة الطبية كما ينص على ذلك القانون المنظم للتغطية الصحية 65.00.
- 3- الإسهام بشكل قوي في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية وخاصة الإدمان على المخدرات بتنسيق مع بعض جمعيات المجتمع المدني.

### د- تقوية دور المرأة في التنمية:

#### د-1: تفعيل دور المرأة في المجالس الجماعية.

- 1- المساهمة في الرفع من قدرات النساء في العمل الجماعي.
- 2- تشجيع مبادرات النساء داخل المجلس الجماعي.
- 3- الاستماع إلى النساء والجمعيات المتخصصة في مستوى الجماعة المحلية.
- 4- إشراك النساء في التخطيط وتنفيذ البرامج.



### د-2: دعم دور المرأة في التنمية.

- 1- إنعاش وتحفيز الاستثمارات والمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تسيرها النساء في مجالات الفلاحة، الصناعة التقليدية، الصناعة، السياحة والخدمات.
- 2- دعم وتشجيع التعاونيات النسائية في جميع المجالات ومنحها تسهيلات من أجل قيامها بدورها التنموي، وإعطاء الأولوية للأحياء الهامشية والجماعات القروية والمدن الصغرى.

### د-3: تنمية المجالات الحيوية للمرأة

- 1- المساهمة في دعم الأراامل والمتخلى عنهن وذلك ضمن دائرة الجماعات المحلية.
- 2- تشجيع الجمعيات المشتغلة في مجال محو الأمية وتقوية التماسك الأسري والإدماج الاجتماعي من طرف الجماعات المحلية، مع إعطاء الأولوية للجمعيات المشتغلة في الأحياء الهامشية والجماعات القروية والمدن الصغرى
- 3- وضع برامج خاصة لإعادة إدماج الطفلات ضحايا الهدر المدرسي.



- 4- عقد شراكات مع مختلف الفاعلين المدنيين من أجل العمل على تأطير وتأهيل النساء والنهوض بـقيم المواطنة والإيجابية والمشاركة.

## ذ - تعزيز الخدمات الرياضية وتنمية بنياتها التحتية.

### ذ-1: إعادة الاعتبار لرياضة الجمهور.

1- الاهتمام برياضة الجمهور وذلك بدعم إنشاء الفضاءات والملاعب والقاعات والمدارات الرياضية التي تسمح باستقبال الممارسين الرياضيين من مختلف الأعمار ( صغار وكبار ورجال ونساء) مع مراعاة رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث الولوج إلى هذه المنشآت.

2- استثمار المحيط الطبيعي في توجيه الاستثمار الرياضي: رياضات الشواطئ ورياضات الجبال ورياضات الرمال

....

3- اعتماد آلية تفويض تدبير المنشآت الرياضية للجمعيات الرياضية والقطاع الخاص وفق شروط محددة.

### ذ-2: تهيئة وتحسين جودة المنشآت الرياضية ذات الممارسة الواسعة.

1- تهيئة فضاءات رياضية آمنة للصغار والكبار والرجال والنساء.

2- إقامة شراكات مع المؤسسات التعليمية قصد استغلال الملاعب الرياضية خلال نهاية الأسبوع والعطل الدراسية.



## الانتخابات الجماعية 2009

- 3- بناء القاعات الرياضية لصالح أنواع الرياضات الأساسية.
- 4- تهيئة مدارات بالحدائق الكبرى أو في المجال الغابوي أو على طول الشاطئ لممارسة رياضة المشي ورياضة الركض والتنزه بالدراجة العادية، مع إشراك الجمعيات البيئية والجمعيات الرياضية في الموضوع.
- 5- تهيئة ملاعب رياضية صغيرة لتلبية حاجات المصطافين.
- 6- تهيئة ملاعب رياضية بجانب المخيمات الربيعية الشاطئية والجبلية والصيفية والمنابع المائية للممارسة الرياضية.
- 7- دعم الاهتمام برياضات الجبال، وتهيئة ممرات للجولات الجبلية.



## الانتخابات الجماعية 2009

